

مزايا إدراج الشركات لأسهمها في بورصة فلسطين

ينص البند "2" من المادة (103) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 على: '2. يجب على جميع الشركات المساهمة العامة أن تقدم طلباً للإدراج في السوق'.

وبالرغم من أن الإدراج في بورصة فلسطين إلزامياً للشركات المساهمة العامة المحلية حسب المادة (103) المشار إليها أعلاه، إلا أن الشركات المساهمة العامة تسعى لإدراج أسهمها تحقيقاً للمزايا التالية:

1. إتاحة الفرصة للمؤسسين في استرداد جزء من أموالهم المستثمرة في الشركة وإمكانية تحقيق عائد من ذلك.
2. إتاحة المجال أمام الشركات لتتوسع مصادر التمويل المتاحة أمامها لتمويل نشاطات الشركة واستثماراتها بزيادة رأس مالها بشكل مرن وغير مكلف عبر إصدار أسهم جديدة أو سندات، وعدم اقتصر التمويل على القطاع المصرفي. وهذه العملية تخفف من تكلفة رأس المال، حيث أن إدراج الشركة في بورصة فلسطين يسهل عليها تسويق إصداراتها الجديدة، إذا رغبت بزيادة رأس مالها أو إصدار سندات، إذ أن وجود قيمة سوقية لسهم الشركة يسهل على المستثمرين التقدير فيما إذا كان سعر الإصدار مناسباً أم لا. وإذا كان سعر الإصدار أقل بنسبة كبيرة من سعر السوق، فإن من شأن ذلك التشجيع على الاكتتاب بالأسهم، كما أن الإدراج يطمئن المكتتب بإمكانية بيع الأسهم التي اكتتب بها بيسر وسهولة وسرعة.
3. الإدراج يكسب الشركات مزيداً من المصداقية كونها تعمل تحت مظلة إشرافية ورقابية تؤمن الإفصاح والشفافية للمستثمرين.
4. يساهم الإدراج بعدالة تسعير أسهم هذه الشركات من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، ويربط أسعارها السوقية بتطورات مستوى أدائها.
5. مساعدة الشركة على الظهور والانتشار، وتقوية مركزها وهبتها أمام العديد من الأطراف الخارجية من العملاء والموردين والمقرضين والمستثمرين. ويزيد الإدراج من فرص التعريف بالشركة ونشاطاتها حيث يظهر اسم الشركة وأسعار أسهمها وحركة تداولها وأخبارها ونشاطاتها وبياناتها المالية ضمن النشرات والمطبوعات التي تصدرها بورصة فلسطين، وضمن موقع بورصة فلسطين على شبكة الإنترنت، وضمن مواقع ونشرات الهيئات والاتحادات العربية والدولية التي تكون بورصة فلسطين عضواً فيها، بالإضافة إلى وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث...
6. توسيع قاعدة المستثمرين في الشركة عبر تداول أسهمها، حيث أن سهولة عملية التداول يتيح المجال لدخول مساهمين جدد.
7. تحقيق عنصر السيولة لحاملي أسهم الشركة لفائدة مالكي السهم والشركة، إذ يصعب تصور وجود سيولة في حالة عدم الإدراج.

8. إن تولي مركز الإيداع والتحويل إدارة **سجل المساهمين** عن الشركة وفق أنظمة إلكترونية متطورة، توفر على الشركة الوقت والجهد اللازمين لإدارته، وكذلك التكاليف.

وعلى الرغم من المزايا المذكورة أعلاه ومزايا أخرى لم تذكر، إلا أن بعض إدارات الشركات تبدي خوفاً غير مبرر بفقدان السيطرة عند تداول أسهمها في بورصة فلسطين، مع أن أنظمة بورصة فلسطين لا تلزم الشركة على طرح أكثر من 15% من أسهمها للمساهمين العامين (الجمهور) إذا تم إدراجها في السوق الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة ملتزمة بالإفصاح والشفافية، ستجد سهولة في المستقبل لإمكانية الحصول على الأموال اللازمة لتوسعات الشركة من مستثمرين جدد، كما يضيف الإدراج الطابع المؤسسي على الشركة (المأسسة).

إنّ عدم وجود المعرفة الكافية بآلية عمل بورصة فلسطين وتداول الأسهم فيها، تجعل بعض الإدارات تتردد في اتخاذ القرار بالإدراج تجاوباً مع القانون والمرور بتجربة جديدة، خصوصاً الذين يحملون آراء مسبقة عن التداول تكون مغلوبة وغير موضوعية في معظم الأحيان .

وهكذا فإنّ إدراج الشركة في بورصة فلسطين تجاوباً مع القانون لن يغير في هيكل توزيع الأسهم إلا بالقدر الذي يتم فيه تداولها بيعاً وشراءً، وإنّ دخول المستثمرين عبر شراء الأسهم المعروضة لا يعني التخلي عن السلطة أو عن الإدارة أو عن القدرة على اتخاذ القرارات الهامة.

الشركات العائلية:

الشركة العائلية هي التي يكون فيها واحد أو أكثر من أعضاء عائلة أو أكثر يملكون فيها حصة مؤثرة تسيطر على القوة التصويتية ويكون لديهم التزام قوي تجاه الشركة.

وتمثل الشركات العائلية العصب الرئيسي لأعمال القطاع الخاص في العالم نظراً لامتناعها أعداداً كبيرة من العمالة ولضخها لكميات كبيرة من المنتجات واستيعابها لعدد كبير من الإمدادات الوطنية. ويوجد في فلسطين مئات الشركات والمؤسسات مختلفة الأحجام والأشكال تعمل في شتى المجالات المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني. وعلى الرغم من الكم الهائل من الشركات العائلية، إلا أن الشركات المساهمة العامة ذات رؤوس الأموال الكبيرة والقادرة على تنفيذ مشروعات ذات جدوى اقتصادية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة منها.

وتؤثر الشركات العائلية وخصوصاً الكبيرة منها بشكل كبير في مسار الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال ما تقوم به من دور مهم في مجالات عدة، وبالتالي فإن استمراريتها وتطويرها يعتبر في المقام الأول مصلحة وطنية، فأى خلل فيها لا يؤثر في حركة الاقتصاد فقط، بل وفي العاملين والموظفين والمستفيدين من خدمات تلك الشركات.

من جهة ثانية، وبالإضافة إلى المشاكل التي قد تعاني منها الشركات العائلية، والتي من أهمها متوسط العمر القصير، ومشاكل الورثة، وعدم توافق أسلوب إدارة الشركة مع مراحل نموها وتطورها، توجد هناك عوامل كثيرة ترجع عدم قدرة الشركات العائلية على الاستمرار بنفس الدرجة من المتانة والأداء الاقتصادي مع تطور الأوضاع العامة ودخول

شركات كبيرة في المنافسة. ورغم الدور الحيوي الكبير للشركات العائلية في الاقتصاد الوطني، إلا أنها دوماً عرضة للانهايار إذا لم تلائم نفسها مع متطلبات الظروف المتغيرة. ومن أهم التحديات التي تواجه الشركة العائلية مشكلة انتقال الإدارة بعد وفاة المؤسسين وما يواكبها من تقسيم التركة وتغيير نمط الملكية العائلية والصراع على السلطة والإدارة خصوصاً عند تسلم الجيل الثالث مقاليد الأمور، مع أنّ عدد الشركات العائلية التي تنتقل إلى الجيل الثاني لا يزيد عن 30% في حين ينجح 13% منها في الانتقال إلى الجيل الثالث حيث أن هذه النسبة الضئيلة ترجمة واقعية للمثل الصيني القائل "الثروة لا تنتقل ثلاثة أجيال". كما أنّ العمر الزمني للشركة العائلية لا يزيد عن 25 سنة في أحسن الأحوال، ناهيك عن ضعف التخطيط الاستراتيجي في الشركات العائلية وعدم فصل الملكية عن الإدارة وما يواكب ذلك من غياب البناء المؤسسي في توجيه العمل الإداري وقيادته. إنّ تحول الشركة العائلية إلى شركة مساهمة عامة يجب أن لا يكون خاضعاً لرغبة الشركاء فقط، وإنما يجب أن يبني ذلك القرار على دراسة جدوى اقتصادية دقيقة تتضمن الجوانب الاقتصادية والفنية والتسويقية والمالية معدّة من جهة استشارية مختصة وكفؤة ومحايدة تحدد أسباب التحول ومبرراته مع أهمية اعتماد مبدأ التدرج للتحول وفق ضوابط محددة. وبالتالي أصبح من الضروري على أصحاب هذه الشركات إعادة النظر في وضعية شركاتهم عن طريق اتخاذ قرارات إستراتيجية تخدم مصالحها. وحتى تحافظ الشركات العائلية على استقرارها واستمرارها لأمد طويل فمن الأهمية العمل على التحول إلى شركات مساهمة عامة، في ظل نظام اقتصادي عالمي أزال جميع صور الحماية والدعم والاحتكار وفتح الأسواق على مصراعها في بيئة منافسة شرسة وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات والتكتلات الاقتصادية الدولية...

آثار ومزايا تحول الشركات العائلية إلى مساهمة عامة:

هناك العديد من الفوائد والمزايا التي يمكن أن تنجم عن تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة، والتي تعود بالنفع على الشركات العائلية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام.

أولاً: بالنسبة للشركات العائلية:

1. تعزيز فرص النمو والتوسع للشركة.
2. وجود سوق أسهم متكامل ومتطور.
3. ضمان استمرارية الشركة عبر حماية الشركة من الانهيار والاختفاء بعد غياب الجيل الأول من المؤسسين وانتقال الملكية إلى الورثة.
4. فصل الملكية عن الإدارة.
5. تعزيز وتطوير القدرة التنافسية للشركة في الأسواق المحلية والخارجية عبر تحسين القدرات المالية والإدارية والإنتاجية للشركة.
6. الاستفادة من وفرة مصادر التمويل المتاحة لها، وسهولة توفير السيولة النقدية للشركة، ما يتيح لها القدرة على تمويل خططها التوسعية ومشروعاتها الاستثمارية بأقل التكاليف، وتوفير رأسمال صلب قادر على تنفيذ مشروعات ضخمة، بالإضافة إلى تسهيل عملية الاقتراض من البنوك التي عادة ما تكون أكثر رغبة في تقديم

7. القروض إلى شركات مدرجة تتميز بالإفصاح المالي وبالشفافية المطلوبة.
8. الاعتماد على الإدارة المحترفة والحصول على طاقات وقدرات وكفاءات بشرية جديدة.
9. المحافظة على اسم ودور العائلة في الشركة.
10. دعم مركز الشركة التفاوضي مع الشركات الدولية.
11. توسيع مجالات الاستثمار للشركة.
12. التمتع بالحوافز والمزايا التي قد تمنحها الحكومة للشركات المساهمة العامة.
13. التخلص من مظاهر الضعف والمحابة التي قد تظهر في إدارة الشركات العائلية.

ثانياً: بالنسبة للاقتصاد الوطني:

1. تطوير الاقتصاد الوطني من خلال توسيع قاعدة الشركات المساهمة، وبالتالي توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الأنشطة، ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والنتائج المحلي للدولة.
2. تنشيط أداء قطاع الأوراق المالية عبر دخول شركات جديدة في سوق رأس المال، ما يسهم في تنشيط السوق الأولية، كما يسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء للقطاع الخاص أو لصغار المستثمرين.
3. بناء كيانات اقتصادية قادرة على تنفيذ مشروعات ضخمة.
4. استقرار سوق العمل عبر الحفاظ على استمرارية حقوق العاملين بالشركة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة.
5. خفض نسبة البطالة عبر توفير فرص عمل جديدة تستوعب قدرًا كبيراً من العمالة الوطنية.

ويمكن الوصول إلى دليل الاكتتاب الأولي العام على موقع البورصة الإلكتروني من خلال الرابط:

[دليل الاكتتاب الأولي العام والإدراج في فلسطين](#)